المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقدير موقف

المواقف الدولية بشأن الأزمة في الخليج:

إجماع دولي على الحل السلمي وتضارب مواقف الإدارة الأميركية

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | يونيو 2017

المواقف الدولية بشأن الأزمة في الخليج: إجماع دولي على الحل السلمي وتضارب مواقف الإدارة الأميركية

سلسلة: تقدير موقف

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | يونيو 2017

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2017

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع الطرفة، منطقة 70
وادي البنات
ص. ب: 10277
الظعاين، قطر
هاتف: 44199777 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

الموقف الأميركي: تضارب يعقد المشهد 1

المواقف الأوروبية: توازن بنكهة المصالح 3

المواقف الإقليمية: فرص ومخاطر 4

خاتمة 6

مقدمة

أعلنت كلٌ من السعودية والإمارات والبحرين ومصر صباح الخامس من حزيران/ يونيو 2017 قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع قطر، وإغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية معها، ومنع العبور في أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية، ومنع مواطنيها من السفر إلى قطر، وإمهال المقيمين والزائرين من مواطنيها فترةً محددةً لمغادرتها، ومنع المواطنين القطريين من دخول أراضيها، وإعطاء المقيمين والزائرين منهم مهلة أسبوعين للخروج.

وفور الإعلان عن الخطوة غير المسبوقة في التعاطي الخليجي – الخليجي، بدأ السباق باتجاه استمالة أكبر عددٍ ممكنٍ من دول المنطقة والعالم بين أطراف الأزمة. وبينما نجحت السعودية والإمارات في دفع دول صغيرة وهامشية في الانضمام إليها في مقاطعة قطر كوسيلة لإجبارها على الخضوع، تعاطت القوى الإقليمية والدولية الكبرى الأخرى، إذا استثنينا التضارب في الموقف الأميركي، بمسؤولية أكبر تجاه الأزمة، وطالب أكثرها بحلها عن طريق الحوار.

الموقف الأميركي: تضارب يعقد المشهد

جاءت ردة الفعل الأولية على الأزمة من وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون الذي طالب، أثناء زيارته أستراليا، بضرورة حل الأزمة بطرق سلمية. لكنّ الموقف الأميركي دخل بعد ذلك في حالةٍ من الغموض والتضارب عندما نشر الرئيس دونالد ترامب تغريدةً على حسابه على توتير في اليوم التالي (6 حزيران/ يونيو) تبنى فيها مواقف الدول المحاصرة، وأكد أنّ ما حصل هو أحد ثمار زيارته إلى المنطقة[1]، في إشارة إلى قمة الرياض التي طالب فيها ببذل مزيد من الجهود لمواجهة ما أسماه "الإرهاب الإسلامي بكل أشكاله"، مشيرًا إلى

[1] "Trump Takes Credit for Saudi Move Against Qatar, a U.S. Military Partner," *The New York Times*, 6/6/2017, accessed on 15/6/2017, at: https://goo.gl/rrhQBD

حركة حماس، إلى جانب تنظيمي "القاعدة" و"داعش"[2]. وقد امتد التناقض في الموقف الأميركي ليشمل البنتاغون، الذي أشاد بالجهود التي تبذلها قطر في محاربة تمويل الإرهاب. وكان ترامب نفسه قد أعلن في مؤتمر الرياض أن قطر حليف إستراتيجي في مكافحة الإرهاب.

وعلى الرغم من أن التضارب في مواقف إدارة ترامب بدا كأنه انتهى مع تكليف وزارة الخارجية بملف إدارة الأزمة الخليجية، فإنه بعد أقل من ساعةٍ فقط على تصريح تيلرسون بتخفيف الحصار عن قطر وحل الأزمة بالحوار، عاد ترامب ليتهم قطر "بتمويل الإرهاب وعلى أعلى المستويات"، ورأى أن الخطوات التي تقودها السعودية ضد قطر "صعبة ولكنها ضرورية"[3]. وبدا ترامب كأنه يقوض موقف وزير خارجيته وصدقيته في حلّ الأزمة.

أكدت تصريحات ترامب وجود انقسامٍ عميقٍ في إدارته بين التيار الواقعي الذي تمثله وزارتا الخارجية والدفاع ويحرص على المحافظة على وحدة التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن في الحرب ضد تنظيم "داعش"، والذي تعد قطر جزءًا أساسيًا منه وشريكًا إستراتيجيًا فيه، وبين تيار شعبوي يرى كلّ ما هو إسلاميٌ إرهابيًا وكلّ عملٍ خيريٍ تمويلًا للإرهاب. ويقدم التيار الأخير العلاقات الدولية بلغة التجارة؛ فهو مستعدٌ لتسويق الصمت عن اتهام السعودية بتوليد الإرهاب مقابل الصفقات التجارية. من جهة ثانية، سرى اعتقاد بأن ترامب ربما يستغل الأزمة الخليجية ويحاول تأجيجها لصرف الانتباه عن كابوس التحقيقات في موضوع التدخّل الروسي في انتخابات الرئاسة الأميركية، والذي بدأ يأخذ مسارًا أكثر جدية بعد الشهادة التي أدلى بها المدير السابق لمكتب التحقيقات الفيدرالي جيمس كومي، واتهم فيها ترامب بالكذب في أسباب إقالته من منصبه، وأنه أقاله بسبب إصراره على المضي في التحقيقات بموضوع التدخل الروسي وعلاقة مساعدين لترامب بروسيا[4].

---

[2] "President Trump's Speech to the Arab Islamic American Summit," The White House, Office of the Press Secretary, , 17/5/2017, accessed on 15/6/2017, at: https://goo.gl/9KeKQ0

[3] "Trump seems to undercut Tillerson's remarks on Qatar," *The Washington Post*, 9/6/2017, accessed on 15/6/2017, at: https://goo.gl/VTzJuS

[4] "Former FBI chief Comey says he was fired to stop Russia inquiry, and accuses Trump of 'lies, plain and simple'," *Los Angeles Times*, 8/6/2017, accessed on 15/6/2017, at: http://www.latimes.com/politics/la-na-pol-comey-hearing-20170608-story.html

تمنح تصريحات ترامب غطاءً للحصار في حين تسعى المؤسسة الأميركية ممثلة بالخارجية والدفاع للتوصل إلى حلّ، لا سيما أنّ ثمة تقدمًا في الملفات الثنائية بين قطر وأميركا، بما في ذلك موضوعات متعلقة بملفات تمويل الإرهاب. ولا يُستبعد أن يؤدي الاتجاهان السائدان دورَ "الشرطي السيء" و"الشرطي الجيد" في الضغط على قطر بشكل يتجاوب مع أهداف الحصار. ومن هنا، تكمن أهمية متابعة ما يجري في واشنطن في هذه المرحلة.

أما على مستوى وسائل الإعلام، فعلى الرغم من الاستثمار الإماراتي المالي الكبير في الإعلام والعلاقات العامة، فإنّ أغلبية وسائل الإعلام الكبرى تبدي شكوكًا في الرواية السعودية الإماراتية، ولا تميل إلى تصديق ترامب أصلًا. وهذا ما فعله اصطفاف ترامب مع الإمارات والسعودية على المستوى العالمي، حيث لا يحظى بالشعبية التي يحظى بها في هذين البلدين على أقل تقدير.

المواقف الأوروبية: توازن بنكهة المصالح

بدا الموقف الألماني من الأزمة الخليجية منذ اندلاعها صريحًا وواضحًا؛ إذ طالب وزير الخارجية الألماني غابرييل زيغمار بضرورة رفع الحصار المفروض على قطر لأنه يضرّ بجهود محاربة الإرهاب. وقد جاء الموقف الألماني من الأزمة في جزءٍ منه كردة فعلٍ على سياسات الرئيس ترامب في منطقة الخليج واتجاه الاتحاد الأوروبي، حيث أخذت ألمانيا تحاول القيام بدورٍ أكثر فاعلية دوليًا من خلال البوابة الأوروبية خاصة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وفوز مكرون برئاسة فرنسا. واتضح ذلك الميل في السلوك الألماني في تصريحات زيغمار لصحيفة **هاندلسبلات** الألمانية تعليقًا على الأزمة الخليجية؛ إذ قال: "إن انتهاج مثل هذا الأسلوب "الترامبي" في التعامل مع قطر "يشكل خطورةً كبيرةً جدًا في منطقة هي في الأساس مشحونة بالأزمات. إن الاستمرار في التصعيد ليس في مصلحة أحد"[5].

أما فرنسا، فقد دعت إلى حل الخلاف الخليجي بالحوار، إذ أعرب الرئيس مكرون عن تأييد بلاده لكلّ المبادرات الداعمة لتعزيز التهدئة، وأبدى بيانٌ صادرٌ عن الرئاسة الفرنسية عزم فرنسا القيام بمساعٍ وجهودٍ من خلال

[5] تصريح وزير الخارجية الألمانية جابرييل بشأن الصراع في شبه الجزيرة العربية، المركز الألماني للإعلام، وزارة الخارجية الألمانية 2017/6/7، شوهد في 2017/6/15، في: https://goo.gl/RCIXgc

التشاور مع الدول الصديقة لإيجاد حل للأزمة[6]. وكان وزير الخارجية السعودي عادل الجبير زار فرنسا وألمانيا للحصول على دعمهما لخطوة محاصرة قطر، إلا أنه وجد صدودًا كبيرًا خاصةً في برلين، ولذلك كانت المحطة الخارجية الأولى لوزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، والتقى فيها وزير الخارجية الألماني الذي أكد مجددًا رفض برلين الحصار المفروض على دولة قطر، واعتبر قطر شريكًا إستراتيجيًا في مكافحة الإرهاب، وأنها طرفٌ مهمٌ في التحالف الدولي لمواجهة تنظيم "داعش"، وأن إضعافها هو إضعاف لتلك الحرب.

اتسم الموقف الروسي مع بداية الأزمة بالحذر، لكنّه لم يلبث أن تطور، عندما عرضت موسكو تزويد قطر بالمواد الغذائية نتيجة الحصار الذي تتعرّض له. كما دعا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى تسوية الأزمة على طاولة الحوار "من أجل إزالة كل ما يبعث على القلق"[7]. ثمّ أكد لافروف هذا الموقف في مؤتمر صحافي جمعه مع وزير الخارجية القطري، إذ قال: "إن قرار بعض الدول العربية قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدوحة أثار قلق موسكو، فروسيا لا يمكن أن يسرها تدهور العلاقات بين شركائها"[8]. ويبين هذا الموقف أن موسكو لم تنجرَّ الى تأييد المواقف السعودية والإماراتية ضد قطر، على الرغم من العلاقة الوثيقة التي بنتها أبو ظبي مع موسكو، وبخاصة أنّ ولي عهد أبو ظبي قام بدورٍ بارزٍ في إنشاء قناة تواصل خلفية بين الكرملين وإدارة الرئيس دونالد ترامب[9].

المواقف الإقليمية: فرص ومخاطر

تلقفت إيران الهجمة الإعلامية على قطر منذ بدايتها في 24 أيار/ مايو 2017، باعتبارها فرصةً لتقوية مواقفها في مواجهة السعودية، وبخاصة أنّها عدّت قمة الرياض موجّهة ضدها، كما رأت أنّ الأزمة الخليجية تعدّ من

---

[6] "Crise dans le Golfe: le président français Emmanuel Macron appelle à "l'unité" et à "l'apaisement"," *Les Nouvelles Calédoniennes*, 7/6/2017, accessed on 15/6/2017, at : https://goo.gl/Kqu1Sb

[7] "مواقف موسكو وطهران متطابقة بشأن الأزمة القطرية"، وكالة معًا الإخبارية، 2017/6/9، شوهد في 2017/6/15، في: https://maannews.net/Content.aspx?id=910773

[8] "لافروف يدعو للحوار لحل الازمة القطرية"، روسيا اليوم، 2017/6/10، شوهد في 2017/6/15، في: https://goo.gl/Y2Gxny

[9] "Blackwater founder held secret Seychelles meeting to establish Trump-Putin back channel," *The Washington Post*, 3/4/2017, accessed on 15/6/2017, at: https://goo.gl/vID2Y7

إفرازات هذه القمة وزيارة ترامب إلى السعودية. لذلك، بادر الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى الاتصال بأمير قطر تميم بن حمد آل ثاني بتاريخ 27 أيار/ مايو 2017، تحدث فيه عن أهمية الحوار المتكافئ بين الدول المطلة على الخليج[10]. ومع انتقال الهجمة من المستوى الإعلامي إلى المستوى الدبلوماسي وإغلاق الحدود مع قطر، أعرب اتحاد المصدرين الزراعيين الإيرانيين عن استعداد إيران لتزويد قطر بالمواد الغذائية، بدلًا من تلك التي كانت تصلها عن طريق الدول الخليجية، وبخاصة السعودية. وفي 11 حزيران/ يونيو 2017، أرسلت إيران إلى قطر خمس طائرات تحمل أطنانًا من الخضروات والفواكه[11].

وتستعد إيران للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من الأزمة الخليجية، اقتصاديًا وسياسيًا؛ إذ ستصبح السوق القطرية التي تستورد ما قيمته أربعة مليارات دولار من المواد الغذائية سنويًا منفذًا مهمًا لتصدير المنتجات الغذائية والبضائع الإيرانية الأخرى، خاصة في ضوء القرب الجغرافي بين البلدين، وهو ما سيرفع حجم التبادل التجاري بين إيران وقطر، الذي لا تتجاوز قيمته حاليًا 300 مليون دولار. إضافة إلى ذلك، وبعد سنوات من التوتر، سوف تطمح إيران إلى "التنسيق" مع قطر في العديد من الملفات الإقليمية لمواجهة السياسة الخارجية السعودية التي باتت تستهدف البلدين معًا.

أما تركيا فقد عمدت مباشرة بعد قطع الدول الخليجية الثلاث علاقاتها مع قطر إلى محاولة القيام بدور الوسيط لحل الأزمة الدبلوماسية، فقد أجرى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وهو الرئيس الحالي لمنظمة التعاون الإسلامي، محادثات هاتفية مع أمير قطر والملك السعودي وأمير الكويت، عرض فيها المساعدة لحل الأزمة[12]. لكنّ الدول التي فرضت الحصار لم تتجاوب مع المبادرة التركية، واستمرت في حملتها الإعلامية والدبلوماسية والاقتصادية على قطر. فانتقلت تركيا إلى دعم الحليف القطري بتسريع تصديق اتفاقيات عسكرية سابقة بين الدولتين؛ فعقد البرلمان التركي جلسةً طارئةً في 7 حزيران/ يونيو 2017 لتصديق معاهدة تسمح لتركيا بإقامة

---

[10] "خامنئي يتوقع "سقوطا حتميًا" لحكام السعودية وروحاني يدعو لتحسين العلاقات"، **رويترز**، 2017/5/27، شوهد في 2017/6/12، في: http://ara.reuters.com/article/idARAKBN18N0T3?sp=true

[11] "إيران ترسل خمس طائرات محملة بالأغذية إلى قطر"، بي بي سي عربي، 2017/6/11، شوهد في 2017/6/12، في: http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40241210

[12] "تركيا تعرض المساعدة لحل الأزمة بالخليج"، الجزيرة نت، 2017/6/6، شوهد في 2017/6/12، في: http://bit.ly/2skgj1k

قاعدة عسكرية في قطر[13]. وعلى الصعيد الاقتصادي، سارعت تركيا إلى تزويد قطر بالبضائع والمنتجات الغذائية التركية الأساسية. وقد مثّل الدعم التركي لقطر عاملَ توازنٍ مهمٍ في الأزمة، واعتبر الرئيس التركي أن قرار إقامة قاعدة عسكرية في قطر يهدف إلى حماية منطقة أمن الخليج بشكل عام، وأنها ليست موجهة ضد أي دولة خليجية[14].

خاتمة

على الرغم من الحملة الإعلامية الشديدة والجهود الدبلوماسية الكبيرة التي بذلتها دول الحصار الخليجية للحصول على دعم إقليمي ودولي لمحاصرة قطر، فإنّ النتائج جاءت هزيلة، فلم تنضمّ إلى الحصار إلا دولٌ هامشية، جرى ترغيب بعضها وتهديد بعضها الآخر، بينما رفضت الانضمام الى حملة مقاطعة قطر حتى تلك الدول التي كان يُعتقد أنّ تأييدها مضمونٌ مثل المغرب والصومال والسودان. أما الدول الإقليمية والدولية الكبيرة فقد آثرت اتخاذ مواقف أكثر توازنًا، وأجمع أكثرها على دعوة أطراف الأزمة إلى حلها عبر الحوار، فيما عرض بعضها الآخر الوساطة. وقد شكّلت هذه المواقف عامل ضغطٍ على دول الحصار، فأخذت تتراجع عن بعض إجراءاتها العقابية، وبخاصة تلك التي شملت الشعوب الخليجية، وشكّلت مصدر إحراجٍ كبيرٍ لها. إنّ هذه المواقف الإقليمية والدولية إن لم تؤدّ إلى إيجاد حلٍ للأزمة، فإنها ستشكل على الأرجح كابحًا لأي إجراءات تصعيدية ضد قطر.

---

[13] "البرلمان التركي يصادق على مشروع قانون تمركز قوات عسكرية تركية في قطر"، ترك برس، 2017/6/7، شوهد في 2017/6/16، في: http://www.turkpress.co/node/35366

[14] "وزير الخارجية البحريني: القاعدة التركية في قطر لحماية منطقة الخليج"، ترك برس، 10 يونيو/ حزيران 2017، شوهد في 2017/6/12، في: http://www.turkpress.co/node/35526